

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية

• الاسم الثلاثي الساكن الوسط

خواص ومزايا

• القاف بين القدامى والمعاصرين

دراسة صوتية مقارنة

• بحور لم يؤصلها الخليل

بحر الدوبيت

• نظرات في "قواعد الإملاء"

• مراجعة بعض ما جاء في "رمز

التنوين في العربية ومواضعه

الكتابية"

المجلد الثامن - العدد الرابع

شوال - ذو الحجة ١٤٢٧هـ

(أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٦م)

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المحتويات

• الاسم الثلاثي الساكن الوسط

خواص ومزايا

عبد الرحمن بن عبد الله الخضير ٥

• القاف بين القدامى والمعاصرين

دراسة صوتية مقارنة

محمد بن سالم المعشني ٣٥

• بحور لم يؤصلها الخليل

بحر الدؤبیت

عمر خلوف ٩١

• نظرات في "قواعد الإملاء"

يحيى مير علم ١٣١

• مراجعة بعض ما جاء في "رمز التنوين

في العربية ومواضعه الكتابية"

أبو أوس إبراهيم الشمسان ١٩٥

رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير

صالح بن حسين العايد

صالح بن سليمان العمير

عبد الرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير

سيف بن عبد الرحمن العريضي

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص. ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543

Saudi Arabia

Fax: 4659993

ردمك: ٨٥١٣-١٣١٩

الإيداع: ٣٠/٩٨٢

المجلد الثامن - العدد الرابع - شوال - ذو الحجة ١٤٢٧ هـ / أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٦ م

الهيئة الاستشارية للتحليل:

* إبراهيم بن سليمان الشمسسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
* أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* علي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
* عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
 ٢. ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.
 ٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
 ٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
 ٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
 ٦. أن يكون البحث مذكياً بالمراجع كاملة البيانات.
 ٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
 ٨. أن يكون البحث متمسكاً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
 ٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
 ١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت أم لم تقبل.
- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

الاسم الثلاثي الساكن الوسط
خواص ومزايا

عبد الرحمن بن عبد الله الخضير
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
الرياض

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد :

فإن الاسم الثلاثي الساكن الوسط قد خص - في اللغة العربية - بأحكام ليست لغيره؛ ذلك أن الكلمة - اسماً أو غيره - قد تختص بحكم أو أكثر، ولكن تلك الخواص تكون محصورة في باب معين، أو في أبواب متقاربة في الموضوع، أما الاسم الثلاثي الساكن الوسط فقد اختص بأحكام متعددة، متفرقة في مختلف الأبواب النحوية والصرفية، يظهر ذلك جلياً عند النظر في النصوص الفصيحة النثرية أو الشعرية، وفيما بناه العلماء عليها من قواعد؛ فإن المتأمل في ذلك يجد العلماء عندما يذكرون حكماً أو يقررون قاعدة - يستثنون هذا الاسم؛ بأن يجيزوا فيه ما منع في غيره، أو يوجبوا فيه ذلك، أو يمنعوا فيه ما جاز في غيره، وغير ذلك، كإجازتهم صرفه إذا كان علماً مؤنثاً، وكنصهم على تحريك عينه - وجوباً أو جوازاً - عند جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً، مع أن الأصل في هذا الجمع أن تسلم فيه صيغة المفرد، وكنصهم ترخيمه إذا كان منادى مع استيفائه سائر الشروط، وغير ذلك.

وقد حاولت في هذا البحث استقصاء ما اختص به الاسم الثلاثي الساكن الوسط من أحكام في مختلف الأبواب النحوية والصرفية، وأضفت إلى ذلك ما وجدته أثناء البحث من أحكام لم يختص بها هذا الاسم اختصاصاً تاماً؛ ولكنها كثرت فيه حتى لا تكاد توجد في غيره إلا على قلة؛ لأنني رأيت أن كثرة هذه الأحكام في هذا الاسم مزية له يمتاز بها عن كثير من الألفاظ، ولكنني رأيت أن أن أفرق بينهما بتسمية الأولى (خواص)، والثانية (مزايا) .

ومهدت لذلك بمحاولة التماس العلة التي جعلت هذا الاسم يختص بهذه الأحكام أو يمتاز بكثرتها فيه، ثم حصر ما تم الوصول إليه منها .

ثم درست كل واحد منها؛ ببيان ما له من شروط أو قيود، ومدى خلاف

العلماء في ذلك، إن وجد، والوصول من كل ذلك إلى الرأي الذي استقر عليه العلماء أو جمهورهم في كل واحد منها. وقفت بعد ذلك وقفة قصيرة لبيان مدى تأثير هذه الأحكام - ثبوتاً أو نفياً - بدخول تاء التانيث على هذا الاسم، وفي الخاتمة أجملت ما أمكن الوصول إليه من نتائج.

أسأل الله تعالى أن يوفقني إلى الصواب وأن يجنبني الزلل.

تمهيد:

الاسم الثلاثي الساكن الوسط يمتاز بأمرين:

أحدهما: مجيئه على أقل أصول الكلم في اللغة العربية، أعني على ثلاثة أحرف، وقد أكسبه هذا خفة ليست لغيره مما جاوز الثلاثة مجرداً كان أم مزيداً. وثانيهما: سكون عينه، وهذا أكسبه خفة ليست لغيره من الأسماء الثلاثية أيضاً.

واجتماع هذين الأمرين في هذا الاسم جعله على قدر كبير من الخفة والسهولة على اللسان، وقد أدّى كل ذلك إلى كثرة ألفاظ هذا البناء في الكلام العربي، يقول ابن عصفور: "ألا ترى أن (فعلاً) على ثلاثة أحرف؟ وهو أخف أبنية الأسماء الثلاثية، وأكثرها وجوداً"^(١)، ويقول الرضي: "(فعل) و (فعل) بفتح الفاء وكسرهما وسكون عينهما كثيران في كلامهم... و(فعل) بالضم قريب منهما في الكثرة"^(٢).

إن خفة هذا البناء وما ترتب عليها من كثرة ألفاظه جعلت العرب يتصرفون فيه، ويتخففون فيه من بعض القيود، يقول ابن يعيش: "والكلمة إذا كثر استعمالها جاز

(١) الممتع في التصريف ٢ / ٤٣١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٩٤.

فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها^(١)، ولعل هذا هو ما جعلهم يتسامحون في هذا الاسم في بعض الأحكام؛ فيجيزون فيه ما يمتنع في غيره وقد يوجبون فيه ذلك، بل قد يمنعون فيه ما يجوز في غيره، كما قد يكثر فيه ما يقل في غيره، وقد أدّى كل ذلك إلى أن يختصّ هذا البناء بخواص ليست لغيره من الأبنية، وأن يمتاز أيضاً بمزايا قلما توجد في غيره، كما سيبيّن في الصفحات التالية.

وقد اجتهدت في تتبع وإحصاء ما للاسم الثلاثي الساكن الوسط من هذه الخواص، في مختلف الأبواب والمباحث النحوية والصرفية، وأضفت إليها ما وجدته أثناء البحث من أمور لم يختص بها اختصاصاً تاماً ولكنها كثر في بصورة لا تكاد توجد في غيره.

وقد بلغ ما وجدته من كل ذلك عشراً؛ سبع خواص، وثلاث مزايا. وفيما يلي عرض لهذه الخواص والمزايا، مع دراسة لكل واحدة منها تتناول شروطها وقيودها وما للعلماء فيها من خلاف إن وجد، وقد سرت في عرضها وفق ترتيب الأبواب عند ابن مالك في الألفية.

أولاً: الخواص:

١- عدم ترخيمه:

يشترط النحويون لترخيم الاسم المنادى أن يكون: معرفة، غير مضاف، ولا شبيه به، ولا مستغاث، ولا مندوب، ولا مركب تركيباً إسنادياً، وأن يكون - فوق ذلك - إما مختوماً بتاء التأنيث، وإما علماً زائداً على ثلاثة أحرف.

وفي بعض هذه الشروط تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه^(٢)، والذي يعيننا الآن الشرط الأخير؛ وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف:

فإن العلماء لم يجمعوا على هذا الشرط؛ بل اختلفوا فيه:

(١) شرح المفصل ٢ / ١٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٨٤.

١ - فذهب جمهورهم إلى منع ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً سواء أكان متحرك الوسط؛ مثل: (حَكَم) و (حَسَن)، أم ساكنه؛ مثل: (بَكَر) و (زَيْد) .

٢ - وذهب فريق منهم إلى قصر منع الترخيم على الساكن الوسط، أما محرك الوسط فيجوز عندهم ترخيمه؛ لأن حركة أوسطه تقوم مقام حرف رابع، فيقال فيه: (يا حَكَ) و (يا حَسَ)، وقد اشتهرت نسبة هذا القول إلى الفراء، ونسبه بعض النحويين كالرضي إلى الأخفش أيضاً^(١).

وهذا يُظهر أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط قد اختص من بين جميع الأسماء باتفاق الكثرة الغالبة من العلماء على منع ترخيمه، بل إن بعضهم ذكر أن العلماء أجمعوا على ذلك؛ يقول ابن الشجري في أماليه: "واتفق الجميع على أن الثلاثي الساكن الأوسط؛ ك(بَشْر) و(بَكَر) لا يجوز ترخيمه"^(٢)، ويقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "فلو كان الثلاثي ساكن الثاني ك(بَكَر) لم يجز ترخيمه بإجماع، لأن ترخيمه مَوْقِعٌ في عدم النظير"^(٣).

والحق أن بعض المصادر نقل عن الأخفش و بعض الكوفيين - دون تعيين - تجويز ترخيمه^(٤)، فيقال فيه - عند هؤلاء -: (يا بَكَ) و(يا بَشْ)، وقد نقل الأزهري أنه جاز ترخيمه قياساً على نحو: (يد) في غير الترخيم؛ فإن أصلها: (يَدِي) بسكون الدال، ودخلها الحذف وجوباً، فدخوله جوازاً أولى^(٥)، وهذا على لغة مَنْ ينتظر المحذوف، أما على لغة من لا ينتظره فيُحَرِّك آخر الاسم بالضم للنداء،

(١) ينظر الخلاف في: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٥٧، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٤٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥ .

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٢ / ٨١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٨ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥، وشرح الأشموني ٣ / ١٧٥ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٨٥ .

كما يحرك آخر (يد) حسب موقعها من الإعراب .

٢ - جواز صرفه إذا كان علماً مؤنثاً :

العلم المؤنث إذا كان مختوماً بتاء التأنيث وجب منعه من الصرف، وإذا كان مجرداً منها فلا يجب منعه من الصرف إلا إذا كان زائداً عن ثلاثة أحرف؛ مثل : (زينب) و (سعاد) ، أو كان ثلاثياً متحرك الوسط؛ مثل : (سَقَر) .

فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط فلا يجب منعه؛ بل يجوز فيه وجهان : أحدهما : منعه من الصرف لوجود علتين فيه؛ أعني العلمية والتأنيث، وهذا هو الأجود .

ثانيهما : صرفه، لأن خفة أوسطه قاومت إحدى علتين، فصار بمنزلة ما فيه علة واحدة، فصرف .

فيجوز أن نقول : (دعدُ أخت هند) بمنع الصرف، وأن نقول : (دعدُ أخت هند) بالصرف، والمنع أجود .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون السكون أصلياً؛ كما في (هند) ، وأن يكون عارضاً؛ كما في (دار) و (فَحْذُ) علمين^(١) .

هذا مذهب النحويين متقدميهم ومتأخريهم، إلا الزجاج؛ فإنه يوجب منع الصرف معللاً بأن السكون لا يزيل حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف^(٢) .

ولا بد أن أشير إلى أن ما ذكر - من أن الاسم الثلاثي الساكن الوسط لحفته ينفرد عن غيره عند جمهور العلماء وأكثريتهم بجواز صرفه مع وجود علتين - يستثنى منه أمران :

أحدهما : أن يكون العلم المؤنث أعجمياً؛ مثل : (حِمَص) و (جُور) مدينتين .

(١) ينظر : التسهيل لابن مالك ص : ٢٢٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٤ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٠ ، والمقتضب للمبرد ٣ / ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٠ ،

وشرح الأشموني للألفية ٣ / ٢٥٤ .

وثانيهما: أن يكون العلم منقولاً من مذكر، مثل: (زيد) و (بكر) علمين لمؤنث. فإنهما - عند الجمهور - ينعان من الصرف وجوباً مع كونهما ساكني الوسط: لأن العجمة - في الأول - بانضمامها إلى العلمية والتأنيث أثرت تحتم المنع وإن كانت لا تمنع صرف الثلاثي، كما سيأتي في الحديث عن الخاصة التالية، وقد نُقل عن بعض العلماء إجازة الوجهين فيه.

أما الثاني فلأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز الوجهين في هذا النوع، ومن اشتهرت نسبة هذا الرأي إليه: عيسى بن عمر، والجرمي، والمبرد^(١).

٣ - صرفه إذا كان علماً أعجمياً:

أجمع النحويون على منع العلم الأعجمي من الصرف إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف؛ مثل: (إبراهيم) و(إسحاق)، أما الثلاثي منه فقد اختلفوا فيه على أقوال: أحدها: أنه منصرف مطلقاً؛ سواء أكان متحرك الوسط مثل: (شتر) - لحسن بأذربيجان -، أم كان ساكن الوسط مثل: (نوح) و (لوط)، لأن شرط منع العلم الأعجمي أن يكون على أربعة أحرف فصاعداً، وهذا لم يتجاوز الثلاثة، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور النحويين، بل الكثرة الغالبة منهم^(٢).

وثانيها: أنه ممنوع من الصرف إن كان متحرك الوسط؛ مثل: (شتر)، أما إن كان ساكن الوسط؛ مثل: (نوح) و(لوط) فيجوز فيه الوجهان: الصرف، والمنع، أي أن حكم العلم الأعجمي في هذه الحالة كحكم العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، وصاحب هذا القول هو الزمخشري^(٣)، ونسبه ابن مالك إلى ابن قتيبة أيضاً^(٤)،

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣ / ٢٤٢-٢٤٣، والمقتضب ٣ / ٣٥١، وشرح الأشموني ٣ / ٢٥٣.

(٢) ينظر: سيبويه ٣ / ٢٢٠-٢٢١، والمقتضب ٣ / ٣٢٠-٣٢١، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٥٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٦٩، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٣.

(٣) ينظر: الفصل ص ١٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٩.

والذي وجدته في (أدب الكاتب) أنه ذكر الخلاف في صرف هذا الاسم دون ترجيح^(١).

وثالثها: أنه ممنوع من الصرف إن كان متحرك الوسط؛ كما في القول السابق، ومنصرف إن كان ساكن الوسط؛ وهو قول ابن الحاجب^(٢)، ولم أرَ هذا التفصيل لغيره.

وقد رد ابن مالك والرضي على من أجاز منع صرف العلم الأعجمي الثلاثي بأن ذلك خلاف قول الجمهور، إضافة إلى أنه لم يسمع منه ما منع من الصرف ولو في الشواذ^(٣).

وأياً كان الأمر فإن النحويين على اختلاف أقوالهم مجمعون على صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علماً أعجمياً، غاية ما في الأمر أن صاحب القول الثاني، وهو الزمخشري يجعل صرفه جائزاً مع جواز المنع أيضاً، وأصحاب القولين الآخرين، وهم الجمهور وابن الحاجب يوجبون صرفه ولا يجيزون فيه المنع. ولعل من المفيد أن أقف هنا وقفة أُلخّص فيها الفرق بين العلم المؤنث والعلم الأعجمي إذا كانا ثلاثيين ساكني الوسط:

فالأول يجوز فيه - عند الجمهور - الصرف والمنع مع رجحان المنع، وخالفهم الزجاج فأوجب فيه المنع.

والثاني لا يجوز فيه - عند الجمهور - إلا الصرف، وخالفهم بعض العلماء كالزمخشري فأجازوا فيه الوجهين.

أما إن كانا متحركي الوسط فالجمهور على أن المؤنث واجب المنع، والأعجمي واجب الصرف، وخالفهم الزمخشري وابن الحاجب فأوجبوا المنع فيهما كليهما.

(١) ينظر: أدب الكاتب ص ٢٢٢.

(٢) ينظر: الكافية ص ٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٤٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٩-١٤٧٠، وشرح الرضي ١ / ٥٣-٥٤.

٤ - تحريك عينه إذا جُمع جمعاً مؤنثاً سالماً:

إذا جمع الاسم جمعاً سالماً مذكراً كان أم مؤنثاً - فإن صيغة مفردة تبقى في الجمع كما كانت حال الأفراد؛ من غير زيادة ولا نقص ولا تغيير شكل، سوى ما قد يحدث في آخره؛ من حذف الألف المقصورة في نحو: (مصطفون)، أو قلبها ياء في نحو: (حُبليات)، أو قلب الهمزة واواً في نحو: (صحراوات)..... إلخ، وما عدا ذلك فإن بناء واحدٍ يسلم في الجمع.

ويستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فإنه إذا جُمع جمعاً مؤنثاً سالماً حُرِّكت عينه وجوباً أو جوازاً:

أ - فإن كانت فاءه مفتوحة وجب فتح العين إيتباعاً لها؛ نحو: (دَعْد) و(دَعَدَات)، و(صَفْحَة) و(صَفَحَات).

ب - وإن كانت الفاء مضمومة؛ مثل: (جُمْل) و(خُطُوَة)، أو مكسورة؛ مثل: (هِنْد) و(كِسْرَة) جاز فيه ثلاثة أوجه:

- ١ - فتح العين؛ نحو: (جُمَلَات) و(خُطَوَات) و(هِنْدَات) و(كِسِرَات).
- ٢ - إبقاء العين ساكنة؛ نحو: (جُمَلَات) و(خُطَوَات) و(هِنْدَات) و(كِسِرَات).
- ٣ - إيتباع العين للفاء في حركتها؛ فتضم في: (جُمَلَات) و(خُطَوَات)، وتكسر في (هِنْدَات) و(كِسِرَات) ^(١).

ويمتنع هذا الأخير - أعني الإيتباع - إذا كانت الفاء مكسورة واللام واواً؛ نحو: (ذِرْوَة)، أو كانت الفاء مضمومة واللام ياء؛ نحو: (زُبْيَة)، فلا يقال: (ذِرَوَات) ولا (زُبِّيَات)؛ لاستثقال الكسرة قبل الواو، والضمة قبل الياء، ولا يجوز فيهما حينئذٍ إلا الفتح والإسكان ^(٢).

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣ / ٥٧٨-٥٨١، والمقتضب ٢ / ١٨٨-١٩٠، وشرح ابن يعيش ٥ / ٢٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٢ / ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٠٣، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٤٩-٤٥٠.

ويظهر من الأمثلة السابقة أنه لا فرق - في جواز هذه الأوجه في الاسم الثلاثي الساكن الوسط - بين ما كان منه مختوماً بالتاء وما كان مجرداً منها .
ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يشترط لجواز هذه الأوجه في الاسم الثلاثي الساكن الوسط - أن تكون عينه غير معتلة ولا مضعفة ؛ فلا يجوز في نحو :
(بيضة) و (سَلَّة) سوى الإسكان ، ونقل عن هذيل فتح العين في نحو : (بَيَّضَات)
و (جَوَزَات)^(١) .

- ٥- سلامة لامه في النسب إذا كانت ياء صحيحاً ما قبلها :
إذا نسب إلى الاسم المختوم بالياء فإن ياءه لا تخلو من أمور :
١- أن تقلب واواً ؛ مثل : (شجوي) ، في النسب إلى (الشجي) وما أشبهه مما كانت الياء فيه ثالثة .
٢- أن تحذف ؛ مثل : (مستقصي) في النسب إلى (المستقصي) وما أشبهه مما كانت الياء فيه خامسة فصاعداً .
٣- أن يجوز فيها الحذف والقلب ؛ مثل : (قاضي) أو (قاضوي) ، وما أشبهه مما كانت الياء فيه رابعة^(٢) .

ويستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط إذا كان صحيح العين ؛ فإن لامه إذا كانت ياء تسلم عند النسب إليه من الحذف والقلب ؛ فيقال في النسب إلى (ظبي) و (رمي) : (ظبي) و (رمي) ، ولا فرق في ذلك ، بين أن يكون الاسم مجرداً من تاء التأنيث كهذين ، وأن يكون مختوماً بها ؛ مثل : (ظبية) و (مديّة) ، فيقال في النسب إليهما أيضاً : (ظبي) و (مدي) ، وشذ : (قروي) في النسب إلى قرية .

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٠٣-١٨٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٤٩-٤٥١ .

(٢) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦١٧-٦١٨ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٧٩-١٨١ .

هذا مذهب الخليل وسيبويه، ووافقهم يونس في الجرد من التاء، ولكنه خالفهم في المختوم بالتاء؛ فيقول في النسب إليه: (ظَبَوِيّ) و(مُدَوِيّ)، بفتح عينه وقلب الياء واواً، و(قروي) في النسب إلى (قرية) قياسي على مذهبه، وليس شاذاً كما يراه الخليل وسيبويه^(١)، يقول الرضي: "والذي حمل يونس على ارتكاب هذا... مع بعده عن القياس قولهم في القرية: قروي، وفي بني زُنية وبني البطية - وهما قبيلتان -: زَنَوِيّ وِبَطَوِيّ"^(٢).

والحاصل أن هذه الخاصة ثابتة لهذا الاسم بإجماع النحويين إذا كان مجرداً من تاء التأنيث، وثابتة عند الجمهور فقط إذا كان مختوماً بالتاء.

٦ - جواز سلامة لامه في النسب وقلبها واواً أو همزة، إذا كانت ياء قبلها ألف: إذا نسب إلى الاسم الذي آخره ياء قبلها ألف، مثل: (سقاية)، فإن ياءه تنقلب همزة، نحو: (سقائيّ)، ويجوز قلبها واواً، نحو: (سقاويّ)، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الياء رابعة كهذا المثال، وأن تكون أكثر من ذلك، نحو: (درحاية) و(درحائيّ) أو(درحاويّ)^(٣).

فإن كان الاسم الذي آخره ياء قبلها ألف ثلاثياً؛ مثل: (آية) و(راية) و(غاية) جاز فيه الوجهان المذكوران، وزاد عليهما بجواز وجه ثالث؛ هو بقاء يائه على حالها، فقد اختص هذا الاسم بأنه يجوز فيه عند النسب إليه حينئذٍ ثلاثة أوجه:

١ - بقاء يائه على حالها؛ نحو: (آييّ) و(راييّ) و(غاييّ).

٢ - وقلبها همزة؛ نحو: (آئيّ) و(رائيّ) و(غائيّ).

٣ - وقلبها واواً؛ نحو: (آويّ) و(راويّ) و(غاويّ).

(١) ينظر: سيبويه ٣/ ٣٤٦-٣٤٧، والتكملة ص: ٢٤٥-٢٤٦، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٥٣-١٥٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٤٨.

(٣) ينظر: سيبويه ٣/ ٣٤٨-٣٤٩، وشرح الشافية ٢/ ٥٣٠-٥٣١، وشرح ابن يعيش ٥/ ١٥٦.

ولا فرق في ذلك بين المختوم بياء التأنيث والمجرد منها؛ فيقال في النسب إلى (آي): (آيي) و(آئي) و(آوي)^(١).

ولا بد هنا من وقفة قصيرة نتناول خلالها وزن هذا النوع من الأسماء، أعني (آية) و(غاية) و(ثاية) و(طاية)، وما ماثلها مما آخره ياء قبلها ألف، لتبين من ذلك مدى دخول هذا النوع من الأسماء تحت عنوان البحث؛ أي: الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فأقول:

اختلف العلماء في وزن (آية) وما ماثلها على أقوال متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١- ذهب الخليل ومن وافقه إلى أن أصلها (أَيَّة) ووزنها (فَعْلَة) بفتح العين، وقال بعضهم أصلها (أَيَّيَّة) ووزنها (فَعْلَة) بضم العين، وقال بعضهم أصلها (أَيَّيَّة) ووزنها (فَعْلَة) بكسر العين، فهم متفقون على أنها محركة العين في الأصل، ثم قلبت يائها الأولى ألفاً، فصارت (آية)، فوزنها الآن (فَعْلَة).

٢- ذهب الفراء إلى أن أصلها: (أَيَّة) ووزنها (فَعْلَة) بسكون العين، قلبت يائها الأولى ألفاً، فصارت (آية)، فبقي وزنها (فَعْلَة)، وإلى هذا ذهب جماعة من النحويين المتقدمين^(٢)، قال أبو حيان: "ويظهر أنه قول سيبويه"^(٣)، وقال ابن جني: "وهو أحد قولي الخليل فيها"^(٤).

(١) ينظر: سيبويه ٣ / ٣٥٠-٣٥١، والتكملة ص: ٢٤٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩٥٢، وشرح الشافية ٢ / ٥٢-٥١.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١١٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ١٤٧، ويؤيد نسبته إلى سيبويه أنه أورد هذا الرأي بعد أن ذكر رأي الخليل وسبقه بقوله: "وقال غيره"، أي غير الخليل، وهو غالباً ما يفعل ذلك عندما يريد أن يبين رأيه أو الرأي الذي اختاره، ويقوي هذا أنه بعد أن انتهى من بيان هذا الرأي ختمه بقوله: "وهذا قول". ينظر: كتاب سيبويه ٤ / ٣٩٨.

(٤) ينظر: المنصف ١ / ٢٠٣.

٣- ذهب الكسائي إلى أن أصلها (آية)؛ ووزنها (فاعلة)، فحذفت ياءؤها الأولى استثقلاً، فصارت (آية) ووزنها الآن (فالة) (١).

وإذا تأملنا هذه الأقوال وجدنا أن هذه الألفاظ داخلية في الاسم الثلاثي الساكن الوسط على القولين الثاني والثالث؛ وهما قول الفراء، الذي هو ظاهر كلام سيبويه، وقول الكسائي، غاية الفرق بينهما أن الساكن على رأي الفراء هو عين الكلمة، وعند الكسائي الساكن هو ألف اسم الفاعل، أما عين الكلمة فمحذوفة استخفافاً كما مر.

أما على القول الأول؛ وهو قول الخليل ومن وافقه، فإن هذه الأسماء من المتحرك الوسط في الأصل، ولكنها من الساكن الوسط الآن؛ فتدخل لذلك فيما نحن فيه؛ لأن لفظها الآن ساكن الوسط، وقد توفرت فيه الخفة التي هي السبب الذي اقتضى هذه الخواص لهذا النوع من الأسماء، لأن التعامل في النسب وبقية الخواص إنما يتم مع اللفظ الحالي المستعمل لا مع الأصل المفترض، يؤيد هذا أن النحويين يعاملون ما كان سكون أوسطه عارضاً؛ مثل: (دار) و(نار) - وأصلهما: (دور) و(نور) - معاملة (هند)؛ فيجيزون منعهما من الصرف إذا كانا علمين اعتداداً بهذا السكون العارض، يقول ابن مالك - عند ذكره شروط صرف العلم المؤنث -: "ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً أو إعلالاً" (٢)، ويقول الرضي - عندما أشار إلى مخالفة الزجاج للجهمور في جواز صرف نحو (هند) -: "وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضعاً كـ (دار) و(نار)" (٣)، بل إنهم أجازوا صرف نحو (فخذ) علماً مخففاً من (فخذ)، اعتداداً بهذا السكون العارض، كما مر بيانه عند الحديث عن الثانية من هذه الخواص.

(١) ينظر الخلاف في: سيبويه ٤ / ٣٩٨، والمتع في التصريف ٢ / ٥٨٢-٥٨٣، وشرح الشافية ٣ / ١١٨، وارتشاف الضرب ١ / ١٤٧.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك ص: ٢٢٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١ / ٥٠.

٧ - حذف فائه إذا كان مصدراً لمثال واوي:

بعض الأسماء في العربية من ثلاثية وغيرها يعترئها حذف شيء من أصولها؛ كحذف الفاء من (ناس)، وحذف العين من (مَلَك)، وحذف اللام من (يد) و(دم)^(١)، وغير ذلك، وعند التأمل في هذه الألفاظ التي اعترأها شيء من ذلك نجد أن هذا الحذف يكون مقصوداً على لفظة أو اثنتين، وقد يتجاوز ذلك إلى عدد محدود من الألفاظ، ولا نجد من ذلك ما هو مطرد في نظائر تلك اللفظة أو منقاس فيما شابهها من ألفاظ.

يستثنى من ذلك الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ فإنه اختص بأن فاءه تحذف حذفاً قياسياً مطرداً إذا كان مصدراً لمثال واوي.

ذلك أن الفعل الماضي إذا كان مثلاً واوياً مكسور العين في المضارع فإنه يجب حذف الواو من مضارعه مثل: (وَسَمَ) و(وَعَدَ)؛ فيقال في مضارعهما: (يَسِمُ) و(يَعِدُ).

ومصدر هذا الفعل يعامل معاملة مضارعه؛ فيجب حذف فائه؛ فيقال: (سِمَة) و(عِدَة)؛ والأصل: (وِسِمَة) و(وِعْدَة)، على وزن (فِعْلَة) بكسر أوله وسكون وسطه، فحذفت فاءه - وهي الواو - بعد نقل حركتها إلى العين، فصار (سِمَة) و(عِدَة) بوزن (عِلَة)^(٢).

ويشترط العلماء لحذف فاء هذا المصدر شرطين:

أحدهما: أن تكون فاءه مكسورة، كما في المثال السابق.

وثانيهما: أن يكون فعله معتلاً بحذف هذه الواو^(٣).

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢ / ١٣ و ٢٠ و ٣٣.

(٢) ينظر: التكملة ص: ٥٦٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ٢١٦٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١ / ٨٨، والمنصف ١ / ١٩٥، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٦١.

أما الشرط الثاني فواضح؛ فإن الفاء إذا لم تحذف من الفعل لم تحذف من مصدره؛ لأن المصدر في هذا الحذف جار مجرى فعله ومحمول عليه^(١).

وأما الشرط الأول، فقد ذهب جمهور النحويين إلى اشتراطه لأن الغالب في المثال الواوي - عندهم - أن يكون له مصدران^(٢):

١- مصدر على (فَعَلَ)، مثل: (وَعَدَ).

٢- ومصدر على (فِعْلَة)، مثل: (وَعِدَة)^(٣).

فاشترطوا هذا الشرط ليكون حذف الفاء مقصوراً على الثاني، كما مر، أما الأول فيخرج بهذا الشرط لأن أوله مفتوح، فلا يجوز حذف فائه، بل تثبت نحو: (وَعَدَ) و(وَسَمَ) و(وَزَنَ) و(وَصَلَ) ... إلخ^(٤).

وظاهر كلام الرضي في شرحه على الشافية أنه لا يثبت من هذين المصدرين إلا الأول، أعني الذي على (فَعَلَ) بفتح أوله، وأنه يجوز فيه - عنده - الوجهان:

١- إثبات فائه؛ نحو: (وَعَدَ).

٢- وحذفها مع التعويض عنها بالتاء في آخره، وتحريك عينه بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ نحو (وَعِدَة)^(٥).

والرضي في هذا يخالف الجمهور من وجوه:

- ١- فهو يثبت للمثال الواوي مصدراً قياسياً واحداً، وهم يثبتون له مصدرين.
- ٢- وهو يجعل الوجهين - أعني إثبات الفاء وحذفها - جائزين في ذلك المصدر، وهم يجعلون الإثبات واجباً في أحد المصدرين (فَعَلَ)، والحذف واجباً في الآخر (فِعْلَة).

(١) ينظر: المنصف ١ / ١٩٧، والأمال الشجرية ١ / ٣٧٧، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٦١.

(٢) ينظر: المتع في التصريف ٢ / ٤٣٠.

(٣) ينظر: المقتضب ١ / ٨٨، والمنصف ١ / ١٩٥.

(٤) ينظر: المقتضب ١ / ٨٨، وشرح ابن يعيش ١٠ / ٦١.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٩.

٣- وهو يرى أن كسرة عين المصدر بعد حذف فائه في نحو (عدة) هي كسرة مجتلبة على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهم يرون أن هذه الكسرة هي كسرة الفاء المحذوفة نقلت قبل حذف الفاء إلى العين.

٤- وهو يرى أن تاء التأنيث التي في آخر المصدر المحذوف الفاء - نحو: عدة - مجتلبة للتعويض عن فائه المحذوفة، وهم يرون أنها عوض عن الفاء ولكنها غير مجتلبة. وقد اشتهر لدى كثير من العلماء أن التاء التي في آخر نحو: (عدة) و(سمة) و(زنة) عوض عن الحرف المحذوف^(١)، مع أنهم يثبتونها مع الفاء عندما يذكرون أن وزن هذه المصادر: (فَعْلَة)، ويثبتونها مع الواو عندما يذكرون أن أصلها (وعدة) و(وسمة)، و(وزنة)، و مع أنهم لا يجيزون الجمع بين العوض والمعوض، ولهذا نجد بعض العلماء المحدثين كالشيخ محمد عزيمة يصرح بأن التاء هنا ليست عوضاً^(٢).

والذي يظهر لي أنهم لا يقصدون أن حكمها كحكم ما اجتلب ليكون عوضاً، بل إنها موجودة أصلاً، ولكن بعد حذف الفاء يتأكد وجودها وتلزم لتكون كالعوض أو كالنائبية عن ذلك المحذوف، وهذا ما تُفهمه عباراتهم؛ يقول سيبويه: "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس عوض"^(٣)، ويقول ابن جني: "والأصل (عدة)...، وجُعِلَت التاء بدلاً" ونظر لذلك بقوله: "وقد حُذِفَت الفاء في (أناس)، وجُعِلَت ألف (فُعال) بدلاً منها، فقليل: (ناس)..."^(٤)، فهو يجعل التاء في (عدة) كالألف في (ناس) في كون كل واحدة منهما عوضاً عن الحرف المحذوف، والألف في (ناس) موجودة في الأصل، وأوضح من هذا قول ابن يعيش:

(١) ينظر مثلاً: المقتضب ١ / ٨٩، وتصريف المازني ضمن المنصف ١ / ١٩٨، والتخمير ٤ / ٣٧٨.

(٢) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١٨٤، هامش: ١.

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤ / ٣٣٧.

(٤) ينظر الخصائص ٢ / ٢٨٥، باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف، أورد فيه أمثلة كثيرة لهذا العوض، وكلها كان العوض فيها موجوداً في الكلمة قبل الحذف وليس مجتلباً بعده.

"ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف" (١).

فهو يقول "لزمت التاء" ولا يقول: "اجتلبت"، كما أنه لا يقول إنها (عوض)، بل يقول إنها "كالعوض" وهذا التعبير أدق وأصح، وقد استعمله علماء آخرون؛ كابن الحاجب (٢)، وابن عصفور (٣).

وقد تردد ابن الشجري في تعيين مصدر المثال الواوي الذي أعل بحذف فائه؛ فقد وافق الجمهور في إثباتهم مصدرين للمثال الواوي إلا أنه تردد في وزن المصدر الذي حذف فائه؛ فمرة جعله على وزن (فَعْلَة)، ومرة جعله على وزن (فَعْل) (٤)، ولعله مال إلى هذا الأخير فراراً من القول بأن التاء عوض وما يترتب عليه من جمع بين العوض والمعوّض عنه.

وقد تردد الأشموني في وزن هذا المصدر أيضاً، فقد نص على أن أصل المصدر المعلن على (فَعْل)، كما نص على أنهم عوضوا من فائه تاء التأنيث وقال: "ولذلك لا يجتمعان" (٥)، ولكنه عاد وجعل وزنه (فَعْلَة)، بل وذكر بعد أسطر أمثلة لورود هذا المصدر تاماً، أي بالجمع بين الواو وتاء التأنيث (٦)، ولعل سبب ذلك أن شرحه قائم على الجمع من مصادر متعددة، فنقل الأول من مصدر والثاني من آخر، وفاته أن يوفق بين النقلين وأن يوحد وزن المصدر.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠ / ٦٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٢١.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف ٢ / ٤٣١.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية؛ فقد ذكر الأول في ج ١ / ٣٧٧، وذكر الثاني في ج ٢ / ٧، وقد أشار إلى هذا التردد الشيخ محمد عزيمة في كتابه المغني في تصريف الأفعال ص: ١٨٤ هامش: ١، وفي المقتضب ٨٨ / ٢ هامش: ٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٤٠. وقد أشار الشيخ محمد عزيمة إلى هذا الوزن في كتابه المغني في تصريف الأفعال ص: ١٨٤ هامش: ١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤ / ٣٤٢.

ثانياً: المزايا:

وهي الأمور التي لم يختص بها الاسم الثلاثي الساكن الوسط، ولكنها كثرت فيه كثرة ظاهرة، حتى لا تكاد توجد في غيره إلا على قلة، وقد وجدت منها ثلاثاً؛ هي:

١ - كثرة مجيئه مصدراً للثلاثي:

مصادر الأفعال الثلاثية غير قياسية، وقد اجتهد العلماء في استنباط ضوابط لها بحسب وزنها، أو تعديها ولزومها، أو معناها، وعند التأمل في الضوابط التي وضعوها لذلك نجد أن كثيراً منها كان من الاسم الثلاثي الساكن الوسط؛ من مثل قولهم:

١- قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي أيّاً كان وزنه أن يكون على (فَعَلَ)، مثل الضرب والفهم في مصدر: (ضرب) و(فهم).

٢- قياس مصدر الفعل الدال على لون أن يكون على (فُعْلَة)، مثل: الحُمْرة، والزُرْقَة.

٣- الأكثر الذي ينبغي أن يقاس عليه في مصدر (فَعَلَ) اللازم المعتل العين، مثل: (صام)، أو اللام، مثل: (مشى) أن يكون على (فَعَلَ)؛ نحو: الصوم، والمشي.

٤- قياس مصدر الفعل الذي على (فَعَلَ) أن يكون على ثلاثة أوزان، أحدها (فُعْل)، مثل: (حَسُنَ حُسْنًا)، و(قَبِحَ قُبْحًا).

٥- قياس المصدر الدال على المرة من الثلاثي أن يكون على (فَعْلَة)، مثل: (سَجْدَة) و(جَلْسَة).

٦- قياس المصدر الدال على الهيئة من الثلاثي أن يكون على (فِعْلَة)، مثل: (قَعْدَة) و(مَيْتَة)^(١).

(١) ينظر: سيبويه ٤ / ٢٥ و ٢٨، والمقتضب ٢ / ١٢٤، والتكملة ص ٥١١، وارتشاف الضرب ١ / ٢٢٤، وشرح الشافية ١ / ١٥٦ و ١٦٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٧٢.